

أكبر استثمار من نوعه في اليمن

مشروع الغاز الطبيعي المسال يوفر عشرة آلاف فرصة عمل



كتب/ جمال مجاهد

أكدت الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أن مشروع الغاز الطبيعي المسال يعتبر أكبر مشروع صناعي يتم تنفيذه على الإطلاق في اليمن، حيث ستتمثل عائدات الصادرات من الغاز الطبيعي المسال حافزاً مالياً كبيراً لتعزيز مستقبل نمو الاقتصاد الوطني وتحقيق التقدم المنشود في اليمن.. وأشارت الشركة إلى أن اعتماد الاستهلاك المحلي على الغاز كصنعة للطاقة سيدفع بعجلة التنمية الصناعية إلى الأمام، الأمر الذي من شأنه توفير المزيد من فرص العمل لا سيما لأدوي المهارات العالية في سوق العمل اليمني.

يغادر الكوئنة من شركة كينيب الفرنسية ومؤسسة جيه جي سي اليابانية وشركة كيه بي آر الأمريكية.. كما تم عقد إنشاء خط الأنابيب لمجموعة أميك سبسي بالإشتراك مع شركة هوك اليمنية.. وستستمر المرحلة الثانية من المشروع حتى البدء في عمليات التشغيل وتحميل أول شحنة من صادرات الغاز الطبيعي المسال.. وتغطي هذه المرحلة أيضاً كافة الأعمال الهندسية وعمليات شراء الأجهزة والمعدات وإنشائها وتجهيزها والبدء في تشغيل الوحدات المختلفة لعمليات الإنتاج والتصدير.. وتتوقع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال أن تستغرق هذه المرحلة نحو أربعين شهراً لاستكمال الخط الإنتاجي الأول الذي يشتمل صهريرجين للتخزين، وسيستغرق استكمال الخط الإنتاجي الثاني خمسة أشهر إضافية.. ولتنفيذ عقود نقل أربع ناقلات للمشروع لما يزيد عن ٢٠ عاماً، منها ألف متر مكعب تعمل بوقود الديزل والطاقة الكهربائية وستتولى شركة "سامسونج" الكورية إنشاء هاتين الناقلتين، وناقلتان أخريتان من الشركة الماليزية للملاحة العالمية بسعة ١٥٧ ألف متر مكعب تعمل بوقود الديزل والطاقة الكهربائية وستتولى شركة "ميتسوبيشي" اليابانية إنشاؤها.. وفي المرحلة الثالثة عند بدء التشغيل التجاري للمشروع ستبدأ الشركة بتصدير الغاز الطبيعي المسال لفترة ٢٥ سنة قادمة على الأقل.

ويشمل المشروع إنشاء وتشغيل خط أنابيب يربط بين وحدتي معالجة الغاز، وخط آخر فرعي لإيصال إمدادات الغاز الطبيعي إلى مدينة معبر لتلبية احتياجات السوق المحلية، وخط أنابيب رئيسي يقدّر طوله بنحو ٣٢٠ كم ويقطّر يبلغ ٣٨ إنشاً يربط وحدة معالجة الغاز في حقل أسعد الكافل في مارب بمحطة تسهيل الغاز البحري إنشائها في ميناء بلحاف الطبيعي الساحلي.. وقد تم تصميم خط الأنابيب الرئيسي بطاقة استيعابية تسمح بتغذية خطين إنتاجيين من المحطة، وربما مضافة كائنة إضافية لزيادة إمدادات الغاز مستقبلاً.

ولفت تقرير الشركة إلى أنه يتم حالياً إنتاج الغاز الطبيعي للصاحب للنفط الخام من حوالي ٤٥٠ حقلاً نشطاً داخل اليمن، وتتركز معدلات مرتفعة من احتياطي الغاز في الحقول النفطية المنتجة حالياً، وبلغت الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي خلال العام ٢٠٠٥ نحو ٣,٢ مليار قدم مكعب في اليوم، ويعد هذا الرقم هو ثلاثة أضعاف الطاقة الإنتاجية المطلوبة لتغذية محطة تسهيل الغاز الطبيعي في بلحاف.

وتتواجد حالياً العديد من المنشآت الخاصة بمعالجة الغاز حيث يتم تجميع الغاز وإرساله إلى وحدتين رئيسيتين لمعالجة الغاز، وتقدر الساقلة إلى الإجمالية لهاتين الوحدتين بنحو ١,٨ مليار قدم مكعب في اليوم.. ويتم استخلاص الغاز البترولي المسال ويعاد حقن الغاز الجاف مجدداً إلى الحقول.. ومن المقرر إنشاء وحدة إضافية لاستخلاص السوائل من الغاز الخام بالتعبير بطاقة إنتاجية تقدر بنحو ٠,٦ مليار قدم مكعب يومياً.

وتعرض إنتاج الكمية الضرورية وبالغالب ١,١ مليار قدم مكعب من الغاز يومياً بحيث مشروع الغاز بدرجة رئيسية إلى إنشاء أنابيب لترتيب بين الوحدات القائمة لإنتاج ومعالجة الغاز.. وبحسب تقرير الشركة فإن الأمر قد يتطلب في مرحلة لاحقة من المشروع حفر آبار إضافية قليلة وإجراء بعض التعديلات على المضخات الكائنة، وبالتالي فإن حجم التكلفة الاستثمارية المطلوبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعتبر منخفضة ومحدودة نسبياً.

من فرص العمل أثناء فترة الإنشاء ونحو ٦٠٠ فرصة عمل ثابتة أثناء فترة التشغيل والإنتاج، وستوفر الشركة برامج تدريبية وتأهيلية خاصة لنقل المهارات والخبرات اللازمة للموظفين اليمنيين لتمكينهم من الإسهام بفاعلية في عمل المشروع دون الإخلال بجودة ومعايير الأداء، مما يسهم في الوقت ذاته في تعزيز العملية التنموية لليمن ككل.. وسيعمل برنامج الممنعة على تحقيق أهداف محددة، وسيتم مراجعة مستوى التقدم المحرز نحو تلك الأهداف بشكل سنوي.. كما تقوم مجموعة من الشركات المحلية بتقديم شريحة واسعة من الخدمات الفنية الداعمة لتنفيذ المشروع ومحطة تسهيل الغاز، الأمر الذي يسهم في تعزيز تنمية الصناعات المحلية.



المشروع مع نهاية العام الجاري، وأشار إلى أن العمل في مشروع الغاز يتم وفقاً للبرنامج الزمني.

وقال صبحان عن اتفاقيات البيع والشراء المهمة والتي تعزز الثقة في الشراكة الاستراتيجية كرافد جديد للتنمية وركيزة أساسية مهمة.. إنها سوف ترفع خريزية الدولة بمليارات الدولارات وتوفر عشرة آلاف فرصة عمل خلال فترة الإنشاء، إضافة إلى المنافع الأخرى المباشرة وغير المباشرة وأهمها إيجاد حركة اقتصادية واجتماعية ونشاط غير عادي لحركة وسائل النقل البرية والبحرية والجوية داخلياً وخارجياً، وإيجاد فرص عمل أخرى في الخدمات المرافقة لجملة الأعمال.

وتابع صبحان سيعمل هذا المشروع أيضاً على إيجاد بنية تحتية للصناعات الغازية الأمر الذي سيسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية. وأكد الوزير صبحان أن العالم يتوجه في الوقت الراهن إلى استخدام الغاز في عدد من الصناعات وتوليد الطاقة واستخدام الغاز المنزلي، وفي المجالات الصناعية الخفيفة مثل إنتاج السيراميك والطوب الأحمر.

وقال نحن الآن في المرحلة الثانية من مشروع الغاز الطبيعي المسال وهي مرحلة التشييد والبناء للمنشآت المشروع، ومد خطوط الأنابيب من حقل ١٨ مارب إلى منطقة بلحاف بطول ٣٥٠ كم.

ويتكون مشروع ميناء تصدير الغاز المسال في بلحاف والذي يجري العمل فيه حالياً على مساحة ٢٠ كيلو متراً مربعاً، من ميناء للتصدير ومصنع

مرحل المشروع

ويتم إنشاء المشروع على ثلاث مراحل، واشتملت المرحلة الأولى التمهيدية على إجراء الدراسات والمسوحات الأولية لتأكيد حجم احتياطي الغاز الطبيعي، وكذا الدراسات الفنية واختيار الشركات الهندسية الإنشائية المقاولين، والتفاوض حول عقود البيع والشراء مع المستثمرين للغاز الطبيعي المسال.. كما تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي من قبل جميع المساهمين في المشروع في ٢٦ أغسطس ٢٠٠٥، وبدأت المرحلة الثانية بإرساء عقود التشييد والإنشاء على الشركات الهندسية الإنشائية المؤهلة.. وقد تم منح عقد إنشاء محطة تسهيل الغاز لمجموعة

تصدير الشحنة الأولى من الغاز بنهاية العام القادم

لتسهيل الغاز ومطار جوي ومرافق إدارية ومساحن للخبراء والفنيين والعمال ومنشآت رياضية وترفيهية. ووفقاً لتقرير الشركة فإن المشروع سيوفر عدة آلاف

القطار: تركيز على عملية ترويج الاستثمار

صنعا- الميثاق

قال الأخ صلاح محمد سعيد القطار رئيس الهيئة العامة للاستثمارات إن الهيئة ستعمل في الفترة القادمة بالتنسيق مع الجهات المختصة بالاستثمار على تفعيل دور النافذة الواحدة فيها من خلال استكمال رسدها بالمكاتب الضرورية غير الموجودة حالياً مثل مكتب الأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، ومكتب المناطق الصناعية وغيرها لتقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين، خصوصاً وأن هذه المكاتب الحكومية الموجودة في إطار النافذة الواحدة تتخضع بحافزة الصلاحيات من قبل الجهات التي تعطلها لتقديم كافة التسهيلات للمستثمرين.

معتبراً أن التعامل مع نافذة واحدة يقلص البيروقراطية الإدارية ويوفر الوقت والجهد للمستثمرين.. وأوضح القطار "سنوجد منطقتان جديدة وحديثة لأعمال الهيئة باعتبار أن وظائفها الرئيسية تتضمن العمل على إيجاد المناخ الاستثماري المشجع والجاذب للاستثمارات، وبناء الصورة الإيجابية لليمن، وتقديم الخدمات للمستثمرين بصورة مبسطة، وتركز بصفة أساسية على عملية ترويج الاستثمار وإتباع آليات جديدة ومتعارف عليها لولا استقطاب السماسل الأجنبية." وفي هذا السياق أشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار إلى أنه يجري التعاون والتنسيق حالياً مع بعض المؤسسات الدولية المتخصصة بشؤون الاستثمار، لتقديم المساعدات الفنية التي من شأنها المساهمة في وضع استراتيجية للاستثمار واضحة المعالم لترويج لها تستهدف دولاً وشركات محددة بعينها وكيفية الوصول إليها.

وكشف عن أن الهيئة تعكف على إجراء دراسات قطاعية للاستثمار وأيضاً القيام بمسوحات للفرص الاستثمارية الواعدة في مختلف مديريات ومحافظات الجمهورية وعكس ذلك في خارطة استثمارية للجمهورية اليمنية حتى تتمكن الهيئة من خلالها من تسويق هذه الفرص جنباً إلى جنب مع الاستراتيجية الترويجية التي أعدت لاستهداف المستثمرين المحتملين لجذبهم للاستثمار في اليمن.



وكيل وزارة المالية: عازمون على تنفيذ استراتيجية تقييم الأداء لأول مرة

على البنوك أن تعمل على الاندماج وزيادة مراكزها المالية وتطوير وتوسيع خدماتها

كيف تعملون على زيادة معدل الاستثمار وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة

من خلال إيجاد بيئة استثمارية ملائمة كي يجعلها بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية وتعمل على تنفيذ قانون الاستثمار عبر تبسيط الإجراءات المطلوبة من المستثمر وفي جهة واحدة فقط حتى عن طريق التلفزيون أو الإنترنت وكذلك إيجاد خريطة استثمارية منزهاً بالإنترنت ليختار المستثمر أين يريد ونسأل له الإجراءات.. عكس ما يحدث اليوم من كثرة الإجراءات والجهات المطلوب المعاملة فيها وفق ضوابط محددة وهي: الاستقرار خمس سنوات داخل الوطن أو مستثمر ١٠ ملايين دولار فقط.

أما الحوافز والأغافات فالقانون لدينا من أفضل القوانين والقضاء يجب عليه أن يفصل في النزاعات بأسرع وقت ويصون ممتلكات المستثمرين.. عبر النزاهة والسرية في عمله، ولنا مثال في ذلك الاستثمار المصري لم يتوسع إلا عندما تطور القضاء المصري وحل مشاكل المستثمرين وحافظ على ممتلكاتهم بوقت قصير جداً وحازم جداً.

تعمل على تعزيز الثقة لدى المستثمرين ونشعرهم بأن ممتلكاتهم مضمونة مهما كانت درجات المخاطر، وتوجد إدارة استثمارية محترفة تعمل جنباً إلى جنب مع المستثمر.. وعلى مجلس رجال المال والأعمال والخروج للمستثمرين، وعلى رائد لجذب الاستثمارات وإن نعمل على حماية المستثمر وتقديم الخدمات المساعدة له لكي يستثمر بآمان، وعلى القطاع الخاص أن يتحمل مسؤوليته في النظام الاقتصادي.. وأن يترك الحذر جانباً ويميل الفراغ الذي تركته الدولة.. وعلى الدولة أن تستعمل المنظومة التشريعية التي تكفل صون المكتبات والحريات والحقوق للمستثمرين، وعلى القطاع الخاص المبادرة في تحمل مسؤولياته في المبادرة بالاستثمار وتفعيل تنفيذ القوانين لكي يكتمل البناء الاقتصادي خصوصاً أن السياسات الاقتصادية أصبحت حرة، ووزارة المالية وغيرها من الجهات المعنية تستعمل على تحقيق نظام النافذة الواحدة للتعامل مع المستثمرين وتقليل من فوائده دول الجوار.



مكافحة الفساد لن تنجح إلا بتعاون أفراد المجتمع.. واستخدام الطرق الحديثة للتعامل مع الفاسدين

المشاريع التنموية الكبرى، لأن العوائد تأتي بعد فترة زمنية طويلة تمكن الدولة من القيام بهذه المشروعات الكبرى التي قد اعطلت العوائد المرجوة، فعلى البنك المركزي والمسؤولين عن الأثون القيام بهذا التعديل والاستفادة من تفاعل الجمهور مع سدات الأثون.. وجعل البيئة المصرفية جاذبة.

سوق الأوراق المالية

بلادنا تكاد الوحيدة التي لم تنشئ سوق الأوراق المالية في دول التعاون وشبه الجزيرة. ما الأسباب المعوقة وأهمية السوق من وجهة نظركم؟

سوق الأوراق المالية في بلادنا ضرورة تنموية.. وقد أكد فخامة الرئيس مراراً على الإسراع بإنشائه.. لذلك نطالب بشراكة حقيقية مع القطاع الخاص من خلال شركات مساهمة ذات اكتتاب عام لسحب جميع مخرجات المجتمع لتشغيلها في سوق الأوراق المالية مما يمكن القطاع الخاص من تمويل مشاريع التنمية الكبرى وتخفيف العبء على الدولة.. وفي ظل الاقتصاد الحر من حق الدولة أن تدخل كمستثمر في هذه السوق وعلى الشركات ذات المراكز المالية القوية أن تتحول إلى مساهمة مفتوحة وتصدر أوراق مالية للجمهور.. وكان هناك لجنة شكلت للعمل على إنشاء سوق الأوراق المالية ووصلت للبحث عن مبنى للسوق.. لكن في ٢٠٠٥م مجلس الوزراء كلف وزير المالية وآخرين بواصلة العمل والتنفيذ الفعلي للسوق لكن الوزير السابق مهنش جهود اللجنة وأصبح الموضوع لدى اللجنة الفنية برئاسة رئيس الوزراء.. وزير المالية الأستاذ نعمان الصهبي يعمل الآن بالتنسيق مع منظمات عربية وولبية لإنشاء هذه السوق خصوصاً بعد نجاح مؤتمر فرص الاستثمار مؤخرًا.

المهام الملقاة على عاتق وزارة المالية كبيرة خصوصاً أن بلادنا مقبلة على الدخول في كينانات اقتصادية عدة منها منظومة مجلس التعاون ومطالبة منظمة التجارة العالمية للتبني المالية والقانونية لبلادنا.. كان حوارنا مع الدكتور عبدالله غالب الخلفي وكيل وزارة المالية.. والذي طرحنا عليه العديد من القضايا.. في هذا الحوار:

حوار/ أحمد الخلفي

نود أن تحدثونا عن خطة الوزارة لهذا العام؟

سنستطيع حصر ذلك بالعمل ضمن استراتيجيتين أولهما: استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة بجوانبها الأربعة ونظام الموازنة والمسألة المالية والمحاسبية ونظام المناقصات واستراتيجية تقييم الأداء الذي تنفذه الوزارة وبعض الوزارات الأخرى لأول مرة في اليمن وذلك تحت إشراف خبراء محليين وعرب واجانب..

وتكثف تعديل القوانين المالية التي تسهل عمل المستثمرين في بلادنا.. والعمل على إنشاء سوق الأوراق المالية بالتعاون مع مؤسسات مالية إقليمية ودولية.

في الأليات الحديثة بالشأن المالي لتهيئة البيئة المالية التي ينجح البنوك وتقوية مراكزها المالية وتعديل قانون بعض أقسامها على تحوير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والسماح بدخول بنوك أجنبية للعمل في بلادنا بمراكزها المالية المتخصصة وخدماتها.. فعلى البنك المركزي أن يطلب المؤسسات المالية زيادة مراكزها المالية وتعديل قانون البنوك للسماح بالاندماج لأن البنوك لدينا مراكزها المالية ضعيفة لا تستطيع الصمود أمام البنوك الخارجية لو دخلت للسوق اليمنية.. وعلى البنوك المحلية بعد الاندماج تطوير وتوسيع خدماتها حتى تصل للريف كاملاً.. وأن تقع المواطن اليمني بجزيرة خدماتها وأن تستطيع تمويل مشاريع تنموية مهمة.. فالعصر الآن أصبح عصر التكتلات المالية العملاقة التي تستطيع تقديم جميع أنواع الخدمات المصرفية وتحويل كبار المشاريع.. فانشطنا المصرفي بوضع الحالي ضعيف إذا لم يعملوا على تطوير أوضاعهم، فسنبهارون.

أدوات الخزنة

بلادنا مقبلة على الانضمام للمنظومة الخليجية ما الذي يتعين على بلادنا أن تعلمه لوكانت تلك؟

على المؤسسات المالية والمصرفية مهام كبيرة، وعلى الجهاز المالي للدولة العمل من الآن على إعادة ترتيب البيت القانوني والمالية والمصرفية.. وإعادة هيكلة النظام المالي والصرفي بما يلبي طلب السوق المحلية.